بطالة الشباب
واقعها ومخاطرها

نجاة عبد الوالي محمد صالح
باحثة في الشئون الاقتصادية والتنموية
كلية العلوم الإدارية
جامعة عدن

مقدمة

إن مشكلة البطالة تعد من اخطر التحديات التي تواجهها الدول النامية ويعاني منها كذلك العالم المتقدم وخطورتها تكمن في أنها تحول السكان القادرين على العمل من موارد بشرية عليها إن تلعب الدور المنتظر منها في الإنتاج والتنمية إلى مجرد اعداد من الأفراد تقف عائقا أمام مسيرة التنمية والتطور الاجتماعي وتعاني البلدان النامية ومنها اليمن والتي تتصف بالنمو السريع للسكان وبتركيبها السكاني الفتي ونمو القوى العاملة من مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة في المدينة والريف ومما زاد المشكلة تعقيدا وصعوبة هو تدني في مستوى القوى العاملة ودرجة مهارتها وذلك لعوامل كثيرة أهمها افتقادها للتعليم الجيد وعدم توفر التدريب وأصبحت المشكلة حقيقية وسمة هامة من سمات الدول النامية وتشكل خطرا حقيقيا في الفترة القادمة إذا لم تسارع الدول إلى وضع المعالجات والحلول الجادة لها.

وتعتبر البطالة إحدى اخطر المشكلات التي تواجهها الدول العربية واليمن احدها حيث تسجل المنطقة معدل بطالة من أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم ومن أوضح صور البطالة وأخطرها ما يمس الشباب والمتعلمين منهم على وجه الخصوص فذلك كفيل بتقويض السلام الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، حيث تمثل بطالة المتعلمين النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل في كل الدول العربية حيث تتعدى نسبة هذه الفئة 50 % من مجموع العاطلين عن العمل ، علاوة على ذلك الهوة المتزايدة بين معدلات نمو القوى العاملة وهي الأسرع بالعالم ارتباطاً بوجود أعلى معدلات للنمو السكاني والبالغ 3 % مثل اليمن ، ومعدلات التشغيل الذي يمثل التحدي الأكبر أمام التنمية [1]

[1] وليد عبد مولاه ، بطالة الشباب ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، السنة الثمنة ، العدد 87 ، نوفمبر 2008 ، ص 2 .

كما أن وجود طاقات عاطلة في المجتمع احد أهم الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة البطالة بنوعها السافر في المناطق الحضرية من دول العالم النامي حيث يمثل عدم استغلال مثل تلك الطاقات نوعا من الإهدار لرأس المال وهو العنصر الثمين والنادر فيها .(1)

أن المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا نظرا لما للبطالة من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج، أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل وغيرها .

أن ما يحدث اليوم وبالأمس القريب على الساحة العربية وما حدث من ثورات في تونس ومصر وغيرها فان المنطلق الأساسي والفتيل الذي أشعل تلك الثورات هو البطالة بكل حدتها وثقل كاهلها على المجتمع والفقر المتولد بسببها ، فالبطالة نتيجة لممارسات سياسية واقتصادية خاطئة انبرت كأحد أهم أسباب انطلاق الثورات والمطالبة بتغيير الأنظمة التي لا تولي الطاقات البشرية و رأس المال البشري أي اعتبار وتتسبب في إهداره بكل المقاييس الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية مما يمثل خطورة كبيرة على كافة المستويات.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبها مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم.

إن دراستنا هذه تهدف إلى إظهار مدى خطورة البطالة عامة وبطالة الشباب بوجه خاص والى مدى تزايد عدد العاطلين عن العمل من فئة المتعلمين من خلال تناول واقع البطالة كمشكلة حقيقية هيكلية تطفو على سطح الإختلالات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة يوما بعد يوم دون أن تجد لها صدى لدى السلطات ومتخذي القرار .

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة محاور على النحو الآتي :

المحور الأول : البطالة: مفهومها وأثارها.
المحور الثاني : بطالة الشباب ومخاطرها.
المحور الثالث : بطالة الشباب في اليمن.

---

(1) تقرير للأمم المتحدة ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، نيويورك ، 2000 ، ص42 .

البطالة، مفهومها وأثارها :

أولا: مفهوم البطالة وتعريفها :

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها الاجتماعية في المجتمع لم تتشكل إلا في عام 1933، وذلك عندما عمد (1933) Jahoda et al. إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال فترة 1930.ومنذ تلك الحقبة الزمنية، التي تشكل فيها الاقتصاد بصورة دولية، أخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني مشكلة البطالة ، إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

فقد أصبحت البطالة ومنذ مايزيد عن ربع قرن من الزمان مشكلة هيكلية فبالرغم من تحقّق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة للانضباط المالي ومما زاد من خطورة الأمر أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي والإداري الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها الأمر الذي شجع ظهور بعضا من الأفكار التي تتبنى فكرة أن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحايا المجتمعات التي لم تنجح في التكيف مع مفهوم العولمة الجديد أو تندمج في اقتصادياتها [1]

وتعرف البطالة بأنها تعني" اختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل التي تتاح في نفس المجتمع وتترجم في صورة عدم اشتغال جزء من قوة العمل لهذا المجتمع نتيجة القيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاد هذا المجتمع بالرغم من كونها راغبة وقادرة على العمل ".[2]

كما قد عرفت البطالة أنها "حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل".

أيضاً يشار إلى البطالة بأنها : "حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليس لديهم فرص عمل سانحة". كما تعرف بأنها "ظاهرة اجتماعية تعبر عن العالة الناقصة ، وتتجسد في التفاوت بين العمل وسوق الإنتاج. تقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل

---

(1) وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة ، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمارك، ص7.

(2) أنور عطية العدل ، مشكلة البطالة في المجتمع المصري، دراسة تحليلية ، جامعة الإسكندرية، 1992، ص10 .

ولا تجد عملا لها".[1]

المفهوم الاقتصادي للبطالة :

والبطالة بالمفهوم الاقتصادي، هي: التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً لأسرة، حيث تؤدى إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب. كما عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. إلا أن هناك رأياً سائداً يقول أن هذا التعريف قد لا يكون دقيقاً أو شاملاً بمعنى أنه يُمكن أن يستبعد بعض الفئات من المتعطلين، مثل أولئك الذين فقدوا الأمل في العثور على عمل بعد أن أضناهم البحث عنه، أو الذين يعملون ساعات عمل أقل بغير إرادتهم، أو الذين يصنفون ضمن الذين يعملون في المواسم الزراعية والسياحية مثلاً، ويندرجون تحت مسمى العاطلين في بقية الموسم، أو أولئك الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جداً، وهم ممن يعملون لحساب أنفسهم . وتختلف معدلات البطالة من حيث التركيب النوعي والعمري للسكان، وكذلك من حيث مدتها الزمنية ونوعها. والعاطلون عن العمل يمثلون جزءاً من القوى العاملة وهم الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه والباحثة عنه، أي هم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل في فترة مرجعية معينة. ويشار لهذا النوع من البطالة بالبطالة السافرة ويكون سببها الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه. وقد يختار العاطل عدم قبول وظيفة معروضة عليه وانتظار توافر وظيفة أفضل، وقد يكون هذا النوع من البطالة في شكل بطالة احتكاكية، أو هيكلية أو دورية .والبطالة الاحتكاكية هي تلك التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين جهات العمل والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. وتعزى البطالة الهيكلية إلى عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات المتعطلين، فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير أساس في التقانات المستخدمة، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة . بعبارة أخرى يشير هذا النوع من البطالة إلى عدم تمتع الباحثين عن عمل بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة. ويعني النوعان أن العمل موجود بالفعل أو يمكن توفيره لكن الباحثين عنه إما لم يعثروا عليه بعد أو أنهم لا يتمتعون بالمؤهلات اللازمة. أما البطالة الدورية، وغالباً ما تكون وقتية، فتنشأ عن التقلبات في الطلب الكلي على العمل، أي عندما يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف) نحو الهبوط الدوري في الدورات الاقتصادية. والبطالة الانتقالية وهي قصيرة الأمد وتنجم

---

(1) حميد الهاشمي ، عندما يكون التعليم سببا في البطالة ، مجلة علوم إنسانية مجلة اليكترونية .

عن العملية العادية المتمثلة في بحث العمال عن وظائف مناسبة وبحث أصحاب العمل عن عمالة مناسبة . أما البطالة المقنعة فهي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفراً أو سالباً. وكانت الدول النامية ومنها الدول العربية من أشهر الأمثلة لمثل هذا النوع من البطالة.

تمثل ظاهرة البطالة تحدياً كبيرا في العديد من الدول العربية والإسلامية باعتبارها واحدة من أسباب الفقر ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة زيادة معدلات النمو السكاني والتركيب العمري الفتي للسكان وغيرها من الأسباب المرتبطة بالموارد البشرية(1)

تنعكس تبعات البطالة على جوانب عديدة، فلا تقتصر إضرار البطالة على الجانب الاقتصادي فحسب بل لها نتائج وإضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي التي تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته البدنية كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته وذويه إضافة إلى ما يترتب من مسؤولية وتحدي كبير ينتظر الدولة من أعباء مالية باهظة لمتطلبات العلاج والاستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين عن العمل. فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي .كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبيًا على العلاقة بالزوجة والأبناء وتزايد المشاكل العائلية.

كما ترتبط البطالة إلى حد كبير بنظام الحكم ودرجة الاستقرار السياسي وطبيعة السياسات المتبعة في أي بلد بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية العالمية والتداعيات التي تسببها على الدول الضعيفة . تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار الاختلال الذي ينتج نتيجة إلى عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة هنالك نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من إتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها. كما أن الحاجة إلى التعليم العالي امرأ ضروريا الأمر الذي يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي و ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة والكفوءة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له.. ويمكن لنا فهم اثر التعليم في كونه مقوم من مقومات نشوء البطالة من خلال أن انتشار التعليم الكلاسيكي لدى فئات وقطاعات واسعة من الشباب وعزوفهم أو ضعف الإقبال على الدراسات المهنية والفنية التي ترتكز عليها العمليات الإنتاجية داخل المجتمع ولما لها من تأثير مباشر عليها. وعليه فان ترشيد الفهم الاجتماعي نحو التعليم *المهني أمرا غاية في الضرورة في إعادة توجيه وضخ الطاقات

(1) محمد إبراهيم الصانع ، تجنب الموصوف ، سلسلة كتب النهوض ، مركز عبادي ، صنعاء الجمهورية اليمنية ، ص59 .

الشبابية إلى ميادين الإنتاج وسوق العمل التي تساهم في بناء اقتصادا ناميا ومتطورا.

أسباب البطالة وآثارها :

هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى البطالة أهمها :

1- تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من خصخصة المؤسسات العامة وتوقف الأعمال الاجتماعية والبنى التحتية وبالتالي تقلص الطاقة الاستيعابية للقطاع العام وفي نفس الوقت ضعف مستوى أداء القطاع الخاص .
2- العولمة والأزمات العالمية وانهيار أسواق الأعمال وتداعياتها وأيضاً الاندماج في العولمة حيث كان من عناصر الاندماج ترسيخ اقتصاديات السوق والياته واقتصاد السوق فرض إصلاحات عميقة تأثر بها التشغيل وفرصه فقد أعطى للقطاع الخاص دوراً كبيراً وهو لم ينضج بعد في كثير من الدول العربية على سبيل المثال وتعرض هو الآخر لتحديات منافسة عاتية لم يكن مستعداً لها ، وتراجعت الحكومة عن التشغيل وانسحبت من قطاع الإنتاج تدريجيا إلى حد ما وتقاوم بجهد تخفيض إنفاقها الاجتماعي الذي التزمت به وأصبحت داعمة لمظلة الأمان الاجتماعي حتى لا تتقوض الإصلاحات الاقتصادية باضطرابات اجتماعية غالباً ما يكون منشؤها البطالة والفقر وقد يتطور بعضها باتجاه العنف والإرهاب.[1]
3- حالة عدم الانسجام بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم بسبب القصور في تطوير التعليم وربطه بمتطلبات أسواق العمل.
4- عزوف الشباب عن العمل في بعض الأعمال لأسباب غير عملية كالتعالي على بعض المهن ولعدم توفر المعلومات الضرورية لهؤلاء الشباب الداخلين إلى سوق العمل وكذلك غياب التوجيه المهني وعدم معرفتهم وإدراكهم لأهمية العمل الحر بسبب تجاهل الجهات المسئولة في الدولة.
5- سوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة التي من شأنها امتصاص جزئي للبطالة .
6- غياب المسؤولية العربية في الخروج من أزمة البطالة وحلها على المستوى العربي الذي يمتلك الإمكانات والموارد المعطلة.
7- غياب المؤسسات البحثية والعلمية كموجّه لفرص العمل واقتحام أسواق العمل الحر.

أما الآثار الناجمة عن البطالة فمنها ما يلي:

1- تعطيل عملية التنمية وتراجعها باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وخروجه من

---

(1) احمد محمد لقمان ، المدير العام لمنظمة العمل العربية ، تقرير في مؤتمر العمل العربي ، الدورة 2008 ، عرض مدير التحرير ، مجلة العمل والمجتمع ، المركز الوطني للبحوث والدراسات ، العراق ، ص127 .

النشاط العملي يعني انقطاع دوره في عملية التنمية .

2- تتأثر التنمية بكل مسمياتها وتفشل في اجتثاث الفقر والكوارث البشرية الناتجة عنه وكذلك الكوارث الطبيعية لتخلي العاطل عن المسؤولية المجتمعية .

3- يتأثر النمو الاقتصادي وينخفض مستوى الدخل على اعتبار أن عنصر العمل في تناقص كمي ونوعي أي إهدار الموارد البشري والطبيعية كعوامل أساسية للإنتاج والدخل .

4- تزايد عجز موازنات الدول بسبب تسرب الدخل الذي يذهب كمعونات مقطوعة من الدورة الاقتصادية فقط للاستهلاك .

5- الفقر المتزايد والبحث عن حلول هامشية لمساعدة الفقراء وعدم إمكانية السيطرة على موجات الفقر المتتابعة جراء تزايد معدلات البطالة وتدني المستويات الصحية والتعليمية .

6- التدهور الأخلاقي والمجتمعي والمشاكل الاجتماعية التي تصيب العاطلين وغيرهم والتي تعصف بالمجتمع ككل .

7- حرمان المجتمع من رأسمال ممدر في مجال الاستثمار في التعليم لا يستفاد به عند التخرج ولا يحقق الجدوى الاقتصادية والعلمية منه والتحول إلى درجات من الأمية للمتعلمين .

8- من مشاكل البطالة أيضاً الهجرة بنوعيها واختلال التوزيع الجغرافي داخل الدولة وما يتبعه من أعباء جديدة على المدن والمواصلات و الخدمات عامة وتخفيض الأجور .

9- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.

10-تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية.

11- ضعف و فقدان الحرية الشخصية والقيم الأخلاقية والفساد وبيع الذمم .

12- تمثل البطالة إهدار بكل المقاييس للتنمية البشرية .

وإذا نظرنا إلى أسلوب قياس البطالة نجد انه يعتمد على أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل الطبيعي يتسبب عنها فقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% ، وبتطبيق ذلك على حالة الوطن العربي ينتج عنه فقد حوالي 110 مليار دولار سنوياً كان يمكن تحقيقها، وهذا الفقد وحده كافي لإحداث حوالي 6 مليون فرصة عمل سنوياً كما جاء في إحدى الدراسات العربية.

ويشكل ارتفاع نسبة البطالة في العالم العربي أزمة كبيرة بحسب الإحصائيات وشهادات الخبراء وهو ما بات يهدد السلم الاجتماعي خاصة في ظل ارتفاع نسب الفقر وتدني معدلات النمو وعدم توفر مشروعات فاعلة لمواجهة المشكلة ، ووصفت منظمة العمل العربية في احد تقاريرها الوضع بأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء وخاصة في ظل عدم نجاح أي مشروعات كبيرة لمواجهة هذه المشكلة .[1]، وهذا ما

---

[1] الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، عرض مدير التحرير ، مجلة العمل والمجتمع ، المركز الوطني للبحوث والدراسات ، العراق ، آب 2008 ، ص 301 .

عكسته الأحداث الأخيرة على الساحة العربية وما قامت به الشعوب من انتفاضات شبابية.

خطورة مشكلة البطالة :

تبرز خطورة مشكلة البطالة من عدة اعتبارات أهمها ما يلي : (2)

1- تمثل البطالة جزءاً غير مستغل من طاقة وإمكانيات المجتمع الإنتاجية وبالتالي تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية موارد مهدرة يخسرها المجتمع .
2- يتميز عنصر العمل عن بقية عناصر الإنتاج بصفته الإنسانية فيشعر العامل بالإحباط إذا لم يجد له دوراً في عملية الإنتاج وسيلة رفاهية الإنسان .
3- الآثار الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة والتي لا يمكن إهمالها لأنها السبب الرئيسي لأمراض المجتمعات ولأنها تهدد الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي .

لقد أشار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في احد تقاريره إلى الخطر الذي يتهدد العالم العربي من جراء الاستمرار في تجاهل أزمة البطالة ، معتبرا أيضاً أنها اكبر تهديد يواجه العالم، ومشددا بأنه لم يعد بالإمكان التستر على الخطر الذي يهدد المنطقة بسبب تزايد معدلات البطالة وانه في عام 2004 على سبيل المثال سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل بطالة إقليمي في العالم حيث شكلت البطالة ما نسبته 11.7 % من قوة العمل بينما المعدل العالمي لا يزيد عن 6.1 % وفي تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية صدر في عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية مابين 15- 20 % (3)، كما أن أرقام البطالة تدل على حقيقة جلية وهي تدهور أوضاع الشباب من جراء البطالة حيث يبلغ معدلها في المنطقة إلى 21.3 % بالمقارنة بالمعدل العالمي 13.1 % ، ويفيد التقرير بان حجم قوة العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي بلغ 104 ملايين شخص عام 2000 سيرتفع إلى 125 مليون شخص عام 2010 والى 185 مليون شخص بحلول عام 2020 ،وفي ظل تنامي قوة العمل تلك تتنامى أيضاً معدلات البطالة وهو ما يتطلب وقفة جادة أما هذه المعضلة (4)

وحقيقة تزداد الأزمة اشتدادا بعد تواني الشركات العربية في توظيف العمالة العربية البينية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وعدم العمل على إيجاد البدائل الإستراتيجية في المنطقة العربية التي أصبحت ملحة في ظل التمحور العالمي.

---

(2) يوسف عبد الرقيب فارع،المشروعات الصغيرة وأثرها على البطالة في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ،القاهرة،2003،ص 40.

(3) تقرير التنمية البشرية 2008/2007 .

(4) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، مرجع سابق ، ص 301 .

أسباب البطالة وآثارها :

هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى البطالة أهمها :

1. تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من خصخصة المؤسسات العامة وتوقف الأعمال الاجتماعية والبنى التحتية وبالتالي تقلص الطاقة الاستيعابية للقطاع العام وفي نفس الوقت ضعف مستوى أداء القطاع الخاص.
2. العولمة والأزمات العالمية وانهيار أسواق الأعمال وتداعياتها وأيضاً الاندماج في العولمة حيث كان من عناصر الاندماج ترسيخ اقتصاديات السوق والياته واقتصاد السوق فرض إصلاحات عميقة تأثر بها التشغيل وفرصه فقد أعطى للقطاع الخاص دوراً كبيراً وهو لم ينضج بعد في كثير من الدول العربية على سبيل المثال وتعرض هو الآخر لتحديات منافسة عاتية لم يكن مستعداً لها ، وتراجعت الحكومة عن التشغيل وانسحبت من قطا ع الإنتاج تدريجيا إلى حد ما وتقاوم بجهد تخفيض إنفاقها الاجتماعي الذي التزمت به وأصبحت داعمة لمظلة الأمان الاجتماعي حتى لا تتقوض الإصلاحات الاقتصادية باضطرابات اجتماعية غالباً ما يكون منشؤها البطالة والفقر وقد يتطور بعضها باتجاه العنف والإرهاب .(1)
3. حالة عدم الانسجام بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم بسبب القصور في تطوير التعليم وربطه بمتطلبات أسواق العمل.
4. عزوف الشباب عن العمل في بعض الأعمال لأسباب غير عملية ولا سباب تدني مستوى ترسيخ القيم الهامة كقيمة العمل ، وذلك بالتعالي على بعض المهن ولعدم توفر المعلومات الضرورية لهؤلاء الشباب الداخلين إلى سوق العمل وكذلك غياب التوجيه المهني وعدم معرفتهم وإدراكهم لأهمية العمل الحر بسبب تجاهل الجهات المسئولة في الدولة .
5. سوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة التي من شأنها امتصاص جزئي للبطالة .
6. غياب المسؤولية العربية في الخروج من أزمة البطالة وحلها على المستوى العربي الذي يمتلك الإمكانات والموارد المعطلة .
7. غياب المؤسسات البحثية والعلمية كموجّه لفرص العمل واقتحام أسواق العمل الحر .

أما الآثار الناجمة عن البطالة فمنها ما يلي:

1- تعطيل عملية التنمية وتراجعها باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وخروجه من النشاط العملي يعني انقطاع دوره في عملية التنمية نهيك والمعدلات متصاعدة للبطالة.
2- تتأثر التنمية بكل مسمياتها وتفشل في اجتثاث الفقر والكوارث البشرية الناتجة عنه وكذلك

---

(1) احمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية ، تقرير في مؤتمر العمل العربي، الدورة 2008 ، عرض مدير التحرير ، مجلة العمل والمجتمع ، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العراق، ص127 .

الكوارث الطبيعية لتخلي العاطل عن المسؤولية المجتمعية .

3- يتأثر النمو الاقتصادي وينخفض مستوى الدخل على اعتبار أن عنصر العمل في تناقص كمي ونوعي أي إهدار الموارد البشري والطبيعية كعوامل أساسية للإنتاج والدخل .

4- تزايد عجز موازنات الدول بسبب تسرب الدخل الذي يذهب كمعونات مقطوعة من الدورة الاقتصادية فقط للاستهلاك .

5- الفقر المتزايد والبحث عن حلول هامشية لمساعدة الفقراء وعدم إمكانية السيطرة على موجات الفقر المتتابعة جراء تزايد معدلات البطالة وتدني المستويات الصحية والتعليمية .

6- التدهور الأخلاقي والمجتمعي والمشاكل الاجتماعية التي تصيب العاطلين وغيرهم والتي تعصف بالمجتمع ككل .

7- حرمان المجتمع من رأسمال مهدر في مجال الاستثمار في التعليم لا يستفاد به عند التخرج ولا يحقق الجدوى الاقتصادية والعلمية منه والتحول إلى درجات من الأمية للمتعلمين .

8- من مشاكل البطالة أيضاً الهجرة بنوعيها واختلال التوزيع الجغرافي داخل الدولة وما يتبعه من أعباء جديدة على المدن والمواصلات و الخدمات عامة وتخفيض الأجور .

9- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.

10-تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بإعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب .

11- ضعف و فقدان الحرية الشخصية والقيم الأخلاقية والفساد وبيع الذمم .

12- تمثل البطالة إهدار بكل المقاييس للتنمية البشرية.

وإذا نظرنا إلى أسلوب قياس البطالة نجد انه يعتمد على أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل الطبيعي يتسبب عنها فقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% ، وبتطبيق ذلك على حالة الوطن العربي ينتج عنه فقد حوالي 110 مليار دولار سنوياً كان يمكن تحقيقها وهذا الفقد وحده كافي لأحداث حوالي 6 مليون فرصة عمل سنوياً كما جاء في إحدى الدراسات العربية .

بطالة الشباب ومخاطرها :

إن البطالة تقوض المجتمعات بما فيها تلك التي حققت مراحل من التقدم إذا لم تحاصرها وتوجد الحلول الجادة لها في الوقت المناسب ، وعلى الأخص بطالة الشباب لما لها من انعكاسات خطيرة على المجتمع والاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة مع ازدياد مدتها ، ولان الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان خاصة في الدول النامية والدول العربية تحديداً بحسب تركيبتها السكانية فان البطالة في أوساطهم تبلغ حدا

اكبر من معدل البطالة العام حيث يمثل الشباب دون سن الحادي والعشرين من العمر حوالي 40% بالإضافة إلى أنهم أول من يسرح من العمل لانخفاض خبرتهم .

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات التي تواجه الشباب حيث وجد أن أعلى نسبة من المتعطلين عن العمل تتمثل في الحاصلين على مؤهلات متوسطة ثم الجامعيين ثم الأميين.

وقبل التعرض بالحديث عن خطورة المشكلة وأهميتها في تعطيل عملية التنمية المستدامة والتي تنشدها الدول النامية والعالم اجمع لشرعيتها في هذا الكون، سأتناول بالتعريف للشباب ، فالشباب وفق تعريف الأمم المتحدة الموحد هم المجموعة العمرية التي يتراوح أعمارها بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين ، مع وجود اختلافات في تعريف سن الشباب بين دولة وأخرى وفقاً لنظم معينة وإستهدافات معينة لا مجال لذكرها هنا.

أولاً: مفاهيم عامة و تعاريف عن الشباب:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985 تعريفا لفئة الشباب ظل ساريا إلى الآن كمعيار معتمد دوليا في غالبية الدراسات والإحصائيات. حدد التعريف الشباب "بأنهم الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 إلى 24 سنة. وقد أثار هذا التعريف نقاشا واسع النطاق حول مدى ملائمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم، واتساقه مع نصوص الاتفاقيات الدولية. فطبقا لهذا التعريف فان الأطفال هم من تكون أعمارهم أقل من 14سنة، بينما تحدد المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأطفال لعام 1979، بأن الأطفال هم جميع من تكون أعمارهم من الثامنة عشرة سنة فأقل. وقد تم خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار"، السنغال، في أغسطس 2001 بطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في تعريف الشباب، وبرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 عاما، حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية. وقد كان الهدف من مرونة "التعريف" توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خاصة في المراحل الانتقالية للفرد من عالم الطفولة إلى عالم البالغين. بالإضافة إلى ذلك فان عوامل ذات صلة مباشرة بعناصر سوسيولوجية واقتصادية وسياسية في مختلف المجتمعات تلعب دورا أساسيا في تعاملها المعياري والفعلي مع فئة الشباب.

في إعلان الألفية للأمم المتحدة، وفي كافة الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والمؤتمرات والندوات الدولية التي عالجت موضوع الشباب في عالمنا الراهن، تم التأكيد مرارا على مفهوم أن الشباب مصدر قوة وليسوا عبأ على المجتمع والدولة. إن نقطة الانطلاق في محاولة التوصل إلى منظور جديد إلى الشباب، تبدأ من هذه الحقيقة بالضبط. فهي تركز على الجوانب والصفات الايجابية المميزة لسن الشباب، وتمثل مدخلا لاكتشاف الطاقات الخلاقة الكامنة فيهم، وتعطي الشباب فرصة لإشراكهم في حل المشكلات التي يعانون منها.أن تطبيق هذا المفهوم يتجلى في مبدأ "تمكين الشباب". يمكن تعريف تمكين الشباب بأنه "توسيع الإمكانات والقدرات لدى الشباب في المشاركة، والمفاوضة، والتأثير والتحكم والقدرة

على المسائلة للمؤسسات التي تؤثر في حياتهم". يتطلب قبول هذا التعريف:أولا: الثقة في الشباب، فبدون هذه الثقة تصبح مسألة التعامل معهم بوصفهم مصدر قوة، فاقدة لمصداقيتها. ثانيا: تتطلب الثقة أن نحاول فهم الشباب، من كافة الإبعاد الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية، وأن ندرك التمايزات المتنوعة لكل مرحلة عمرية داخل فئة الشباب ككل، وأن نوجه السياسات والبرامج القادرة على تفعيل وتطوير صفات الإبداع والتجديد والابتكار الخلاق، والعمل ضمن رؤية واضحة ومشتركة. إن عالم الأعمال في ظل العولمة أصبح يشترط مثل هذه الصفات حتى يستطيع البقاء والنمو والقدرة على المنافسة. ثالثا: من الضروري التعامل مع تطوير وتنمية الشباب من منظور مركب وشامل، أي أن محاولة إيجاد فرص عمل فقط، بدون أن تتوفر فيها بيئة مناسبة لحرية وكرامة الفرد، وما يتطلبه ذلك من أجر مناسب، وبيئة عمل تلتزم بشروط السلامة والصحة المهنية، وبالقدرة على المشاركة بحرية في تطوير هذه البيئة، سيحكم عليها بالفشل وستؤدي إلى مزيد من المشاكل الإضافية.

وعلى الرغم من اتفاق جميع العلماء والباحثين على أهمية دراسة قضايا الشباب والعمل على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع معارفهم وتعزيز اتجاهاتهم ودورهم في عملية التغير الاجتماعي والتحديث إلا أنهم يختلفون حول تحديد مفهوم قاطع وواضح لمصطلح الشباب فهناك اتجاه يتناول مفهوم الشباب من خلال المعيار الزمني، واتجاه آخر يحدد الشباب من خلال المعيار الاجتماعي أو النفسي-، واتجاه ثالث يحدد الشباب من خلال المعيار البيولوجي.

والمعيار العمري مع بساطته ووضوحه ، ومع تميزه بالواقعية يصعب الاتفاق عليه بين كافة المجتمعات وبل في المجتمع الواحد. وقد تتسع مساحة الفترة الزمنية للمرحلة العمرية للشباب بقصد تمكينها من اكتساب المعرفة والخبرات المناسبة التي تجعل الفرد قادراً على مقابلة متطلبات النمو الاجتماعي والاقتصادي وممارسة مسئولياته المجتمعية، وتختلف تعريفات الشباب على أساس المعيار العمري والاقتصادي وممارسة مسئولياته المجتمعية ،وتختلف تعريفات الشباب على أساس المعيار العمري باختلاف مدى وبدية ونهاية المرحلة العمرية لشريحة الشباب حيث يتضح من الأدبيات تحديد الشباب بمرحلة عمرية تتراوح ما بين 15-30 سنة واتجاه آخر يؤكد أن مرحلة الشباب تبدأ بالخمسة عشرة وتنتهي بالخامسة والعشرين ويرى آخرون أن هناك اتفاق على تحديد مرحلة الشباب كمرحلة عمرية مداها 10 سنوات تقع بين 15 سنة و25 سنة وفى حدود عامين حول نقطة البدء والانتهاء ولكن هذا التحديد يؤكد اختلاف بدايتها ونهايتها من فرد إلى أخر، ومن جنس إلى جنس ، ومن ثقافة إلى ثقافة (1)

واستخدمت الدراسة الراهنة تعريفا إجرائياً يحدد الشباب بالمرحلة العمرية 12-29 سنة ،وهى نفس المرحلة المحددة للشباب في عينة دراسة واتجاهات الشباب اليمنى لعام 2005.

ووفقاً للإحصاءات الدولية، فإن الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً يشكلون نصف سكان

(1) منظمة العمل الدولية ، 2007 .

المناطق الحضرية، ونسبة كبيرة منهم ينحدرون من عائلات فقيرة، وهم لا يتنازلون عن حقهم في حياة كريمة بما في ذلك الحصول على قسط وافر من التعليم، والاستفادة من الإمكانات التي يرونها مناسبة لحياتهم...يحذر خبراء الأمم المتحدة من استمرار هذه الظاهرة التي لن تتوقف على الأرجح، بل هي آخذة في الزيادة، ليقف العالم أمام جيل من الشباب لا ينتمي إلى المدينة، ولا إلى القرية، بل إلى العشوائيات التي تفرز شباباً لا يحملون القيم والمبادئ التي شب عليها سكان المدن أو القرى .ويشير هؤلاء الخبراء إلى أن طبيعة الحياة في العشوائيات تنعكس على الشباب في شكل كبير. فنسبة كبيرة منهم تعاني الحرمان من أدنى مقومات الحياة اليومية العادية، مثل المواصلات العامة والمياه والسكن الآمن والصرف الصحي والتعليم، كما يشعرون أن المجتمع سلبهم هذه الحقوق، فيحاولون اللحاق بما فاتهم، ولم يتمكن ذووهم من تحقيقه بأي ثمن.

ثانياً : حقوق وواجبات التنمية للشباب :

تمثل توقعات ومتطلبات المجتمع من الشباب في قدرته على تواصل الثقافة وتنقيتها والحفاظ على طبيعة المجتمع من المشاركة في مقابلة متغيراته وفقاً لاحتياجاته ، مع دعم بنائه الاجتماعي والاقتصادي ،ويمثل هذان البعدان محوراً للتنمية بالنسبة للشباب إضافة إلى البعد البيئي والذي يعد البعد المكمل لتحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها المجتمعات وعلى أيدي أبناءها من الشباب ، وأما الحقوق والواجبات فإن من أهم حقوق التنمية للشباب في المجتمع (حق التعليم، حق العمل، حق الملكية، حق الاعتقاد الديني، حق التعبير والنقد و حق الرعاية)، كما أنه من ابرز واجبات التنمية للشباب (واجب الإنتاج، واجب ممارسة السلوك الاجتماعي و واجب الخدمة العامة) وذلك كما يلي:

1- **حق التعليم والتدريب** : ونعنى بذلك إلزاميتها لمستوى تعليمي مناسب لكل مواطن، تكافؤ الفرص التعليمية للشباب، المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إعداد الشباب لاكتساب المعرفة والمهارة المطلوبة ، تهيئة فرص التعليم للشباب إلى أعلى مستوياته و ممارسه المواطنة الصالحة وتوفير التأهيل والتدريب المناسب.
2- **حق العمل** : ونعنى بذلك حق العمل للفتى والفتاة، تهيئة الفرص لكل شاب كي يجد عملاً ، نشر ثقافة العمل الحر، تشجيع روح الابتكار لدى الشباب، تشجيع المشروعات الصغيرة الخاصة للشباب و إتاحة فرص العمل الحر للشباب في استصلاح واستزراع الأراضي وفى المجتمعات الجديدة وفى المهن الجديدة أيضاً.
3- **حق الملكية** "ونعنى الملكية التي لا تصل إلى مستوى الاستغلالية وهى أما ملكية فردية أو تعاونية وتتميز الملكية الخاصة بأنها أكثر قدرة على خلق سمة الإبتكارية بين الشباب، كما أنها تمثل وبصفة مستمرة تحدياً يدفع الشباب لمزيد من العمل والإنتاج.
4- **حق الاعتقاد الديني** : ومرحلة الشباب تتصف برغبة جارفة إلى الانتماء الديني ، لذلك فهو أكثر احتياجاً لمن يساعده على الفهم والمعرفة الدينية السليمة بقصد تمكينه من الممارسة الدينية الواعية دون

تعصب فكرى.

5- **حق التعبير والنقد** : ويقصد بالتعبير قدرة الشباب على توضيح نفسه من آمال ورغبات والأم واحتياجات. أما النقد فيعنى قدرة الشباب على فحص الأشياء وإعطاء رأى فيها يمثل وجهة نظره ، يتحقق التعبير والنقد عن طريق مختلف وسائل الاتصال كما يبدأ في الأسرة ومع الأصدقاء وفى العمل ومع المجتمع بشكل عام.

6- **حق الرعاية** : أي أن تصبح الرعاية المختلفة الموجهة للشباب ليست مجرد منحة بل حقاً له كقاعدة أساسية للنمو بحياته ،ومن ابرز جوانب هذه الرعاية الجوانب الصحية والطبية والغذائية والنفسية والاجتماعية والترويحية والإسكانية.

7- **واجب الإنتاج** : ونعنى بالإنتاج كل جديد نافع سواء كان جهداً إنسانياً أو عملاً مادياً .ويتطلب تحقيق ذلك اكتساب الشباب المهارات التي تمكنه من زيادة قدرته على الإنتاج سواء في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية أو في العمل المهني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

8- **واجب ممارسة السلوك الاجتماعي** : يتضمن السلوك كل ما يفعله الإنسان وكل ما يشعر به وكل ما يفكر فيه أما القيم الاجتماعية فتعنى الغايات موضع التقدير بين أبناء المجتمع والتي يسعون إلى تحققها وبالتالي فهي مصدر للسلوك كما أنهى قوى دافعة موجهة له. فالسلوك الاجتماعي يعنى مجموعة الأفكار المشتركة التي تدور حول ما هو مرغوب فيه والتي يرتبط بها الشباب وجدانياً بحكم التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تنظيم السلوك وتوجيهه وتحديد مضامينه . ويتصف السلوك التنموي بأنه سلوك يدنى، علمي، واعي، ديمقراطي، أخلاقي.

9- **واجب الخدمة العامة** : ونعنى بالخدمة العامة الجهود التطوعية التي يقوم بها الشباب أفراداً وجماعات للمساهمة في النهوض بمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية سواء في الأسرة أو المؤسسة التعليمية أو العمل.

ثالثاً: بطالة الشباب :

إن البطالة تقوض المجتمعات بما فيها تلك التي حققت مراحل من التقدم إذا لم تحاصرها وتوجد الحلول الجادة لها في الوقت المناسب، وعلى الأخص بطالة الشباب لما لها من انعكاسات خطيرة على المجتمع والاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة مع ازدياد مدتها، ولان الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان خاصة في الدول النامية والدول العربية تحديداً بحسب تركيبتها السكانية فان البطالة في أوساطهم تبلغ حدا اكبر من معدل البطالة العام حيث يمثل الشباب دون سن الحادي والعشرين من العمر حوالي 40% بالإضافة إلى أنهم أول من يسرح من العمل لانخفاض خبرتهم.

إن انخفاض النمو الاقتصادي والبطء في خلق فرص عمل إلى جانب ارتفاع معدل نمو السكان والبالغ 2.5% وأيضا ارتفاع معدل نمو القوى العاملة 4.5% رفعا معدل البطالة الإجمالي إلى 16% في دول

الاسكوا وهو يمثل أعلى معدل في العالم والأسوأ من ذلك إن نسبة البطالة بين الشباب (من الفئة العمرية 15 -24) من سكان المنطقة جعل معدل البطالة يرتفع ويصل إلى 30% وتعد أسوأ معدلات بطالة ممكنة .[1]

إن الأمر لا يقتصر على بطالة الشباب وحسب ولكن الأكثر خطورة هو أن أصبحت ظاهرة البطالة بين المتعلمين ظاهرة مخيفة تقلق الدول، حيث أنها تنامت بسبب مجانية التعليم واستيعاب الأعداد الكبيرة من الدارسين والمقبلين على الجامعات مع ملاحظة تدني الاهتمام بالمعاهد ومراكز التدريب المتخصصة لهذا اتجه الدارسين إلى الجامعات والمعاهد العليا وبالتالي اتجه عدد الخريجين نحو الزيادة المستمرة في الوقت الذي فيه تضيق وتتقلص فرص العمل الحقيقية في القطاعات المنتجة ولم تتوسع بالقدر الذي يستوعب تلك الإعداد المتزايدة من الخريجين .[2] كما إن عدم تطابق جودة التعليم ونوعه مع حاجات سوق العمل يكون سببا آخر لتصاعد معدل بطالة الشباب، كما يعزى بطالة المتعلمين في جزء منها إلى انتظار فرص عمل مناسبة في القطاع الحكومي، وارتباطا بذلك تبرز ملاحظة هامة وهي أن نوعية التعليم بدأت تتراجع مع فترة انخفاض النمو التي بدأت في أوائل الثمانينات وهذا أدى بدوره إلى تآكل رأس المال البشري وبالتالي إلى انخفاض مستمر في مخزونه زاد من تفاقمه زيادة هجرة ذوي الكفاءات وهذه لها أهمية في بناء النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك أن المتعلمين يتقاضون أجوراً متدنية فتتواصل هجرة ذوي الكفاءات مما يزيد من ضعف مساهمة المعرفة والإدارة في الاقتصاد ككل. [3]

لقد أصبحت مسالة خلق فرص عمل وتشغيل الشباب على رأس أجندة هموم الدول النامية ومنها الدول العربية واهم التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في مجال تشغيل الشباب خاصة ما يلي : [4]

- تراجع الحكومات عن تمويل الاستثمارات أو الأشغال العامة.
- العمل غير المنظم أو ما يطلق عليه العمل غير الرسمي وما يسبب من مخاطر للشباب الساعي وراء فرصة العمل.
- عدم التحكم في الآليات القانونية والاقتصادية التي وضعتها الدولة بغرض معالجة الظاهرة.
- عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والتخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- الآثار السلبية الناتجة عن البطالة والمتمثلة في الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف وغيرها.

---

(1) الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التعاون الإقليمي، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2004، ص13.

(2) مجدي محمود شهاب، متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1988، ص64.

(3) الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004 ، مرجع سابق ، ص14 .

(4) سليمان احمية ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب ، ورقة عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية ، منشورات منظمة العمل العربية ، القاهرة ، 2008 ، 86-87 .

أهمية مؤشر بطالة الشباب

أن **مؤشر** "معدل البطالة للشباب" يعتبر من أفضل المؤشرات المتوفرة حاليا لقياس حجم ظاهرة البطالة في أوساط الشباب.وترجع أهميته في أنه يعطينا أفضل صورة ممكنة عن مدى الاستفادة من الموارد البشرية في فئة الشباب.

ويعتبر "مسح القوى العاملة الإحصائي"، من أدق الأساليب العلمية المتبعة حتى الآن في التوصل لمعرفة معدل بطالة الشباب، ويستخدم هذا الأسلوب حتى في البلدان التي تمتلك أنظمة متطورة من التأمين ضد البطالة، كما اعتمدت منظمة العمل الدولية هذا المؤشر بالإضافة إلى تطويرها إلى **أربعة مؤشرات رئيسية لقياس بطالة الشباب**، يمكنها الإحاطة بالمشكلة من ناحية الحجم والنوع من أبعاد مختلفة وهي:

1. معدل بطالة الشباب (نسبة الشباب العاطلين عن عمل إلى إجمالي قوة العمل من الشباب)
2. نسبة معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة البالغين.
3. نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي العاطلين.
4. نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي عدد الشباب

ومن الضروري التأكيد على أنه في كافة هذه المؤشرات، لا بد من معرفة تصنيف الجنس (Gender)، وذلك لأهمية ذلك لدى إعداد السياسات والبرامج الخاصة بالتصدي لبطالة الشباب.

رابعاً : تشغيل الشباب والتوجيه المهني :

1- تشغيل الشباب :

أن مطالبة الأمم المتحدة بتحالف دولي لتشغيل الشباب قائم على المرتكزات الثلاث التالية:

1. الاعتراف بالشباب باعتبارهم مصدر قوة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. التوصل إلى فهم الشباب باعتبارهم مجموعة متنوعة لها احتياجات مختلفة، تعتمد على عوامل من قبيل نوع الجنس والموقع الجغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية في البلدان التي يعيشون فيها.
3. الدعوة إلى مزيد من سياسات العمالة الشاملة للشباب، والتي تستفيد إلى أقصى حد ممكن من قدرات جميع الشباب.

طالبت الأمم المتحدة أيضا دول العالم بالشروع في إعداد خطط عمل قطرية، لمواجهة تحدي تشغيل الشباب، حيث قام الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب للأمم المتحدة، بتحديد أولويات عليا لجميع خطط العمل القطرية المتعلقة بعمالة الشباب،أهمها هي:

1. **الصلاحية للعمل:** ينبغي الاستثمار في التعليم وفي التدريب المهني للشباب، وتحسين أثر هذه الاستثمارات.
2. **المساواة في الفرص:** ينبغي إعطاء الشابات نفس الفرص التي يحصل عليها الشبان.
3. **استحداث المشاريع:** ينبغي تسهيل البدء بمشاريع جديدة وإدارتها بحيث تعطي مزيدا من فرص العمالة الأفضل للشابات والشبان.
4. **توليد فرص العمل:** ينبغي أن توضع مسألة توليد فرص العمل في مركز السياسات الاقتصادية الكلية.

تمثل المرتكزات أعلاه، بوصلة إستراتيجية، لكافة سياسات وبرامج تشغيل الشباب في مختلف بلدان العالم، وهي تركز على ما هو عام وشامل في كل أوضاع الشباب، بغض النظر عن الفرو قات والاختلافات الاجتماعية والثقافية والسياسية الموجودة في كافة المجتمعات.

2- التوجيه المهني للشباب :

يعرف التوجيه المهني وفقاً لاتفاقية العمل العربية رقم (9) لسنة 1977 بأنه" النشاطات الرسمية التي تهدف إلى إرشاد وتوجيه المجتمع" حيث لابد أن تتبنى الحكومات قضية التوجيه المهني من خلال المؤسسات المختصة بجوانب العمل والتشغيل وتشجيع المؤسسات الخاصة أيضاً، حيث يتم إنشاء مكاتب تقوم بتوجيه الأفراد والشباب خاصة إلى كيفية الحصول على العمل سواءً كان في صورة وظيفة أو عمل حر من خلال ما يلي :

- التعريف بوجود هذه المكاتب وعناوينها.
- توفير وثائق وبروشورات توضح طبيعة عملها والجهة التي تتبعها.
- توفر التوجيه المناسب للباحث عن عمل وكذلك الباحث عن التأهيل والتدريب وتوضح له آلية الحصول عليهما.
- إقامة لقاءات توجيهية نحو كيفية الحصول على فرص العمل، نشر ثقافة العمل الحر واستقطاب فرص العمل وإعادة توجيهها نحو طالبيها.

خامساً: بطالة الشباب في العالم العربي

أن الإحصائيات عن بطالة الشباب في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص تشير إلى معدلات نمو متسارعة في البطالة بين الشباب. والأرقام الصادرة عن مكتب العمل الدولي عام 2004 تشير إلى تزايد البطالة بين الشباب في العالم (انظر الجدولين رقم1 , 2)

جدول (1) : عدد الشباب ونسبتهم إلى إجمالي سكان العالم

السنة	الشباب (مليون)	الشباب إلى إجمالي سكان العالم(%)
1985	941	19.4
1995	1019	18.4
2025	1222	15.4

المصدر: مكتب العمل الدولي،2004

جدول رقم (2): البطالة في العالم وموقع بطالة الشباب بالملايين

السنة	1993	2000	2003
الإجمالي	140.5	170.4	185.9
الذكور	82.3	100.8	108.1
الإناث	58.2	73.4	77.8
إجمالي الشباب	69.5	82.0	88.2
الذكور الشباب	41.2	48.5	52.4
الإناث الشباب	28.3	33.5	35.8

المصدر: مكتب العمل الدولي،2004

طبقا لتقرير منظمة العمل العربية قُدر حجم السكان في البلدان العربية عام 2002 بما يقارب 289 مليون نسمة، وحجم القوى العاملة بما يقارب 104 ملايين عامل، وبمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي يقارب 36 في المائة، وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية، ومن أهمها :ارتفاع معدلات الإنجاب والنمو السكاني في البلدان العربية، إضافة إلى تدني مستوى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي. وتقدر المنظمة أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5 % .

مشكلة بطالة الشباب في العالم العربي، إذا ما واصلت الاستمرار في معدلاتها الحالية، وضمن بيئة التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، قد تتحول من مشكلة مزمنة ملازمة لأسواق العمل في منطقتنا، إلى شرارة ستعرض المنطقة لهزات اجتماعية واقتصادية غير محمودة العواقب.

تمثل بطالة الشباب في العالم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم. وقد أشار إلى هذه الحقيقة، التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية حيث مثلت معدلات البطالة ومعدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، أعلى نسبة في العالم بأسره. ويمكن توضيح الصورة عبر الجدولين رقم 3 ,4.

جدول رقم (3): معدلات البطالة وبطالة الشباب في مناطق العالم (2008)

المنطقة	البطالة (%)	بطالة الشباب(%)
العالم	6.2	14.4
البلدان الصناعية	6.8	13.4
الاقتصاديات الانتقالية	9.2	18.6
شرق آسيا	3.3	7.0
جنوب شرق آسيا	6.3	16.4
جنوب آسيا	4.8	13.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8	16.6
شمال إفريقيا وشرق أوسط	12.2	25.6
أفريقيا شبه الصحراوية	10.9	21.0

المصدر: مكتب العمل الدولي ، 2009

جدول رقم (4) :معدلات بطالة الشباب في مجموعة من البلدان العربية(2008)

البلد	البطالة (%)	بطالة الشباب(%)
البحرين	6.3	24
الأردن	17.1	27.1
الكويت	1.5	6.2
لبنان	10.9	30.0
عمان	4.9	17.6
سوريا	5.0	7.3
اليمن	13.2	19.8

المصدر: مكتب العمل الدولي،2009

سادساً: أسباب تفشي البطالة بين الشباب

إن البطالة لدى الشباب ترتبط بالظروف الاقتصادية السائدة أكثر مما ترتبط بسلوكية الشباب".وقد أرجع خبراء الاقتصاد تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى الأسباب التالية:

أ. فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيًا من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي

تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

ب. ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% في المائة سنوياً، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحياناً يكون سالباً؛

ج. استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة.

ويمكن القول إجمالا بأن تنامي معدلات البطالة في البلدان العربية عامة (واليمن بدون استثناء) يرجع على عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وعدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية ، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة ، من استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل ، وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل فضلاً عن ذلك، فقد برزت منذ سنوات بطالة حملة الشهادات التعليمية، واستفحلت في العديد من الدول العربية .

وهناك متطلبات أساسية لتحسين عملية توليد فرص العمل للشباب وهي :

1- لا بد من التأكيد على مبدأ تطوير مكونات العرض والطلب على العمل بصورة متوازية، وضمن أفق استراتيجي للتنمية المنشودة. فليس المطلوب وظائف بأعداد كافية فقط بل وبنوعية تضمن "العمل اللائق " لمن سيشغلها..

2- من ابرز العوائق تلك المتعلقة بتجزئة أسواق العمل، بين قطاع عام وآخر خاص. ومن الضروري التنبيه إلى أن القضاء على التمايزات والتفاوت بين القطاعين العام والخاص، لا يجب أن يكون ذريعة لتقليص مستوى الحماية الاجتماعية التي تتوفر للعاملين في القطاع العام، بل أن تكون فرصة لتحسين أوضاع وشروط العمل في القطاع الخاص، بحيث يكون قادرا على تأدية دوره الاجتماعي وجاذبا للعمالة المواطنة في نفس الوقت.

كما يتطلب تحسين بيئة توليد فرص العمل، الشروع، والاستمرار في إصلاح مؤسسي، وهي قضية تخص كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء . إن قضايا مثل المحاسبة والشفافية والإدارة تمثل محركات قوية لدفع بيئة توليد فرص العمل والاستثمار إلى الأمام،

3- تشجيع استحداث المشاريع أصبح من أساسيات توفير فرص العمل، وخاصة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قد برهن أنه أحد الأساليب الفعالة للغاية في خلق فرص عمل ذات استقرار أفضل.

4- إن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المبني على الاحترام والمصلحة المشتركة، أصبح

ضرورة ملحة، لا غنى عنها في أية محاولة للإصلاح، ولمواجهة تحديات العولمة المختلفة.

بطالة الشباب في اليمن:

أولا: خلفية اقتصادية اجتماعية

بالرغم من تراجع معدلات نمو السكان في اليمن من 33.7%، من عام 1994 إلى 3.5% عام 1999 و3.2% عام 2004 ،فلا تزال معدلات النمو السكاني في اليمن من أعلى معدلات العالم مما يمثل أحد التحديات الكبيرة ليس فقط من خلال القدرة الاستيعابية لسوق العمل ولكن أيضا على المستويات المعيشية من خلال نسب الإعالة الاقتصادية التي بلغت 416% عام 2003بالدلالة على إن كل شخص يعيل ما يقارب 5 أشخاص . ومتوسط حجم الأسرة البالغ 7 أفراد والضغوط على الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات للمجتمع. أن التركيب العمري للسكان يعتبر من أهم الملامح الديموغرافية لكونه العامل الأساسي في تحديد وبلورة الكثير من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وتبين إحصاءات عام 2003 أن اليمن يتميز بتركيب عمري فتي شأنه شأن المجتمعات النامية، حيث تصل نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 45% من مجموع السكان في حين لم تزد نسبة الكبار الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر عن 3.5% وتبلغ نسبة الأفراد في الأعمار بين 15-64 سنة،51.5%أن الزيادة في النمو السكاني في اليمن يعود بدرجة أساسية إلى ارتفاع معدل الخصوبة حيث سجل في عام 6.2 مولود لكل امرأة في المتوسط .

وحسب تقارير التنمية البشرية لليمن ، فأن الاقتصاد اليمني يتميز بسيطرة قطاعا الخدمات والنفط. وكانت مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة . حيث استحوذ قطاع النفط النصيب الأكبر، بنسبة 29%، يليه قطاع الخدمات، بنسبة 41%، أما قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية ساهما بنسب 15% و11% على التوالي. و ينمو الناتج المحلي الإجمالي ببطيء وبمعدل اقل من النمو السكاني، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي 3.2% ويقل عن معدل نمو السكان (3.5%).

طبقا لبيانات تعداد 2004الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فان46% من سكان اليمن أميين، وترتفع الأمية بين صفوف الإناث مقارنة بالذكور (62% مقابل 29.6%). وبلغت معدلات الالتحاق بالمدارس 63.5% (54.9% إناث و71.4% ذكور). أن الخدمات الصحية تغطي 58% من السكان ،وهي منتشرة أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية . وتختلف الخدمات الصحية المقدمة حسب نوع الخدمة ومكان الإقامة .

وبرغم انه حدث تحسن ما في مؤشرات التعليم إلا انه يحتاج للمزيد من الاهتمام حيث عند مقارنة نسبة أهمية الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام قد تراجعت من (19.62 %) في العام 1999 إلى (14.31%)في العام 2007 [1] .

---

[1] الموقع الاليكتروني للمركز الوطني للمعلومات http://www.yemen-nic.info /

ثانياً : المشاركة في النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة

تتكون قوة العمل من مجموعتين هما المشتغلين والمتعطلين. وقد بلغت معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي 45% عام 2004. وتظهر البيانات في معدل المشاركة بالنشاط الاقتصادي حسب النوع الفجوة الكبيرة بين الرجال والنساء حيث بلغ هذا المعدل للنساء 21% والرجال 69% .وتشير تلك المعدلات إلى حجم الهوة الكبيرة في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الرجال والنساء وإلى ضآلة وتدني مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني. ويعود هذا التدني لأسباب كثيرة من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني للنساء.إما معدل البطالة يشير إلى 11.5% عام 2004 (12.5% ذكور و8.2% إناث).

جدول (5):معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي والبطالة في اليمن

المؤشر	1994	2008
المشاركة في النشاط الاقتصادي		
ذكور	54.5	75
إناث	14.8	11
كلا الجنسين	35.1	45
البطـــــالـــــة		
ذكور	10.1	12.5
إناث	35	40.1
كلا الجنسين	9.1	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي 1995 و2008

لا توجد بيانات دقيقة وموثوقة حول بطالة الشباب في اليمن، بل إن معدلات البطالة بشكل عام تعاني من عدم الدقة والتضارب..حيث تختلف التقديرات الرسمية المعلنة عن تقديرات المنظمات الدولية والتي بدورها تتعارض مع تقديرات الباحثين اليمنيين .فبينما تشير بعض التقديرات عن المنظمات الدولية إلى إن معدل البطالة يصل إلى حدود35%، فأن مصدرا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي يشير إن معدل البطالة كان 25% في نهاية التسعينات. وهذه المؤشرات تتناقض كليا مع ما هو منشور رسميا من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الذي قدر البطالة 11% عام 2004.

الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب(2006) احتوت على تحديد دقيق وصريح لمشاكل الطفولة والشباب في اليمن ، ووضع التصورات والمقترحات للخروج برؤية واضحة وعملية تحدد المتطلبات الراهنة والمستقبلية للشباب، والكيفية التي سيتم بها معالجة مشاكل الطفولة والشباب من خلال تحديدها لأفضل

البدائل، ومسئولية كل جهة في تنفيذها حكوميةً كانت، أو غير حكومية.تعد الإستراتيجية التي وضعت إعلاناً عمليا عن الأولويات والتوجهات التي تنوي اليمن أن تتبناها .ويشكل الأطفال والشباب 76% من السكان على المستوى الوطني أو حوالي 14.9مليون مواطن، منهم 5مليون شاب (بين سن -15-24) يشكلون أكبر مجموعة على الإطلاق تعبر إلى مرحلة البلوغ. وتشير الإستراتيجية إلى أن اليمن ثاني بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لن تحقق 80% من أهداف التنمية الألفية (بمقتضى-) عام 2015. ومعظم تلك الأهداف التي لن تحقق ذات صلة بتنمية الطفولة والشباب.حيث تعالج اليمن وحتى الآن الاحتياجات التنموية للطفولة والشباب من خلال سلسلة من الاستراتيجيات القطاعية المنفصلة.

وتقر الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب أن هذه المخاطر والالتزامات تتطلب معالجة من عدة جبهات من خلال إطار موحد متعدد القطاعات ومتكامل وبالاستجابة لمجموعة من التدخلات ذات الأولوية. وبالتالي، ستكون اليمن أول قطر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتبنى أسلوب دورة الحياة في تطوير إستراتيجية وطنية للطفولة والشباب، وهو أسلوب يأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص التي يواجهها الأطفال والشباب على مدى دورة الحياة، واختيار التدخلات الملائمة ذات الأولوية والتي تستهدف المراحل الحاسمة من الحياة وتخلق آثارا إيجابية ومتراكمة عبر الأجيال ويفوق المعدل المرتفع للنمو السكاني (3.2%) من معوقات التنمية في اليمن، وينجم عنه توزيع فتي للسكان، ويقدر ما يقرب من 5 مليون من الشباب (بين سن 15-24 سنة) كأكبر مجموعة من السكان تدخل سن البلوغ، ومعظمهم بحاجة إلى العمل. وسيستمر هذا الاتجاه إلى ما بعد عام 2010وتبلغ معدلات الخصوبة الإجمالية نحو 6.2حالة ولادة لكل امرأة ، و مازالت تغذي معدل النمو السكاني البالغ الارتفاع. ويقدر أن ينمو سكان اليمن إلى 35 مليون نسمة بحلول عام 2025. وتؤكد الإستراتيجية أن الهيكل العمري سيواصل في اليمن التأثير على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الرئيسية حيث أن السكان من الشباب سيحتاجون إلى استثمارات اكبر في التعليم والصحة .وتؤكد الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب أن اليمن يعاني ارتفاع معدلات بطالة الشباب.

تختلف معدلات البطالة بين المحافظات اليمنية، حيث تشكل بطالة الشباب الجزء الأكبر . والجدول رقم (6) يبين معدلات البطالة في بعض المحافظات اليمنية وذلك حسب تقرير التنمية البشرية اليمني لعام 2004. و معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي تقرب الصورة أكثر حول بطالة الشباب (انظر جدول رقم 7)

جدول رقم (6) : معدلات البطالة في بعض المحافظات(2004)

المحافظة	معدل البطالة +15	
	أجمالي	إناث
الأمانة	12.8	6.3
عدن	30	18
لحج	26	12
إب	11	2
تعز	15	6.4
أبين	20	3.6
الحديدة	7.7	5.1
حضرموت	16	3.0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

جدول رقم (7) : معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي (2004)

المستوى التعليمي	معدل البطالة
دون الثانوي	7.2
ثانوي + دبلوم	2.8
جامعي فأعلى	1.1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بطالة الشباب في اليمن :

والجمهورية اليمنية من الدول النامية التي حاولت ومازالت تحاول تجاوز تخلفها بانتهاج طريق التنمية، فمنذ قيام ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر بدأت حركة تحديث واسعة وتزامن ذلك مع محاولة لإزالة معوقات التنمية،ولعل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م ترتب عليها زيادة فرص نجاح التنمية فقيام الجمهورية اليمنية وفر الاستقرار السياسي و أتاح توجيه الإمكانيات لتحقيق التنمية لولا وجود عدد من الاختلالات التي لابد من تلافيها قبل استفحالها .

وقد ترتب على تنفيذ مشروعات التنمية مجموعة من المتغيرات أهمها تلك المتعلقة بالتعليم،والصحة ومشروعات الطرق والاتصالات، وما يترتب عليها من هجرة داخلية وحركة واسعة للتجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى زيادة عدد السكان خاصة تحت سن خمس عشرة سنة حيث بلغ 50.3% من مجموع السكان وهذا يعني تحمل الشباب في المجتمع اليمني المسئولية الأساسية في عملية التنمية لأسباب

عديدة منها:

إن جيل الشباب في المجتمع اليمني هو الجيل الذي توفر له قسط لا بأس به من التعليم قياساً بالأجيال أو الجيل الذي سبقه وهذا يمكنه من المساهمة الفعالة في عملية التنمية على المستوى العام والخاص، فالمتغيرات الذاتية تعكس نفسها في متغيرات موضوعية والعكس.

هناك إجماع على الصلة بين الديمقراطية والتنمية ومن هذا المنظور تصبح مشاركة الشباب في علمية التنمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية شاملة.

إن التركيب العمري للسكان طبقاً لتعداد 2004 يوضح أن المجتمع اليمني مجتمع فتي حيث يشكل 50.3% من السكان تحت سن 15 سنة.

إذاً كل الظروف المحيطة بالشباب اليمني اليوم توفر له إمكانية المشاركة في علمية التنمية فما هي أوجه المشاركة؟ أنها تتمثل في ما يأتي:

1- المشاركة الشعبية في عملية التنمية :

إن كسب معركة التنمية أو خسارتها لن يكون في أروقة الحكومة وإنما في كل مزرعة، وبيت وفي كل قرية وعزلة وفي المشروع اليومي لكل فرد من أفراد المجتمع وفي كل مؤسسة من مؤسساته ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديد أوجه مشاركة الشباب اليمني في عملية التنمية من خلال:

- **التحصيل العلمي:** لم تعد الأمية الأبجدية هي مشكلة المجتمعات التي تطمح إلى الازدهار والتقدم ،بل إن مشكلة المجتمعات التي تطمح إلى الازدهار والتقدم،هي مشكلة التحصيل العلمي - العام - الفني - المهني - العالي هو المحور الأساسي لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي،ونسبة الأمية في المجتمع اليمني للفئات العمرية 10 سنوات فأكثر تصل إلى 46% طبقاً للتعداد السكاني لعام 2004م وهي نسبة منخفضة قياساً بأوضاع دول نامية أخرى كما أنها إنخفظت قياساً بتعداد 1994 حيث كانت 56%.

- إن المشكلة الأساسية كما يبدو تكمن في محدودية تطلعات الشباب اليمني، وإدراكه لأهمية التحصيل العلمي، وهناك مؤشرات عديدة منها ضعف مستوى طلاب الجامعات، وحجم التسرب الكبير في المدارس،كما أن اهتمامات الشباب تتصرف إلى الهجرة والزواج وتكوين أسرة في سن مبكرة،حيث يفترض أن يكون هم الشاب الأول تحصيل العلم،بدلاً من تبديد الأموال في دفع تكاليف الزواج أو إضاعتها هدراً في تناول القات،والعادات الاستهلاكية الكمالية الأخرى مثل شراء الأسلحة،والذخائر وتبديدها في المناسبات الاجتماعية والدينية.

ويرتبط التحصيل العلمي بالتربية البدنية حيث يبدد الشباب جزءاً كبيراً من الوقت في أعمال ونشاطات غير مفيدة مثل تجمعات القات ويرتبط ذلك بالتخلص من العادات والسلوكيات الضارة،وهي

كثيرة ويمكن حصرها لكننا سنحاول التأكيد على بعض العادات وأكثرها ضرراً والتي تشكل معوقاً لمشاركة الشباب في عملية التنمية مثل :

- **تعاطي القات:**

لا يخفي مدى انتشار هذه العادة بشكل واسع بين صفوف الشباب من الجنسين ويرتبط بها عادة التدخين والتي لا تقل ضرراً عن تعاطي القات بالنسبة لصحة الشباب، ولعل ما يدعو إلى الأسى الربط بين الاستذكار للدروس بالنسبة للطلاب، وبين الاعتقاد بتأثير القات الإيجابي على عملية الاستيعاب والحفظ، وهو اعتقاد ثبت خطاه علمياً.

- **أوجه الأنفاق الاستهلاكي:-**

وتتعدد أوجه الأنفاق الاستهلاكي،التبذير، الأثاث، الأسلحة،الكماليات،الحلي.

- **السلوك القبلي:**

هناك صور مشرقة للسلوك القبلي،غير أن التشوه الذي أصاب مفاهيم وقيم القبيلة قد خلق صوراً سلبية تعوق عملية التنمية وتنعكس على دور الشباب في المجتمع اليمني.

2- **المشاركة في عملية التنمية المستدامة :**

والتنمية والبيئة لا ينفصلان ولا يمكن معالجة أحدهما دون التعامل مع الأخر فالبيئة مورد التنمية وفي إطار مشاركة الشباب اليمني في عملية التنمية،فانه يجب على الشباب بدرجة أساسية مواجهة التحديات المرتبطة بحماية الإمكانيات طويلة الأجل للموارد الطبيعية،وإذا أردنا في المجتمع اليمني أن نحقق نجاحاً للتنمية،واستمرارها أو ما يطلق عليه التنمية المستدامة،فذلك يعني استخدام موارد متجددة،وتفادي الإفراط في استهلاك الموارد غير المتجددة،وتفادي الإفراط في استخدام الكيماويات الضارة وكذلك ما ينتشر من بقايا الاستهلاك الآدمي (أكياس البلاستيك) والزجاجات البلاستيكية،سنجد مكاناً رحباً لمشاركة الشباب في حماية البيئة اليمنية وغالباً ما يفتقر الأفراد والمجتمعات المحلية إلى الوعي،والمعلومات عن الأضرار الناجمة عن ذلك،ولذا يجب على الشباب،وقبل ذلك المخططون لأنشطة الشباب تعزيز الوعي البيئي،ويمكن أن يكون الوعي أهم عامل في حفز العمل البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

3- **المشاركة في تنمية المجتمعات المحلية:**

تحت شعار المشاركة الشعبية لا الدور المتعاظم للحكومة أخذت برامج التنمية في الدول النامية تأخذ بمفهوم تنمية المجتمعات أخذت برامج التنمية في الدول النامية تأخذ بمفهوم تنمية المجتمعات المحلية، أو برامج الأحياء الريفي من خلال مشاركة أبناء المجتمع المحلي،وبرامج التنمية المستقلة - الإنتاج المشترك - توصيل الخدمات وتعتمد تلك البرامج على مشاركة السكان المحلين في التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية،وكذا مشاركة الشباب توصيل الخدمات من خلال العمل التطوعي، وكذا الإنتاج المشترك) مزيداً من

الخدمات/ قليل من الإنفاق) وبرامج التنمية في المجتمع اليمني لا تحتاج إلى الخطط الفضفاضة والعموميات فبرامج تنمية المجتمعات المحلية في ضوء احتياجاتها الفعلية على مستوى ضيق يمكن الشباب من المشاركة الفعلية من خلال مواقعهم الاجتماعية أو من خلال العمل التطوعي الذي يشكل سمة من سمات الشباب في أي مجتمع من المجتمعات،ولا يغيب عن بال الكثير ما نسمع من الأعمال التطوعية للشباب على المستوى العالمي كله،والمجتمع الغربي الصناعي بشكل خاص،الأمر الذي يحفز شبابنا على اقتحام هذا المجال الهام الذي يقاس بما يحدثه من نتائج مادية فقط ولكن ما يتركه هذا العمل التطوعي من أثار إيجابية على المستوى الاجتماعي وغرس قيم التعاون والتفاني في خدمة المجتمع - ولا ينقصنا البعد التاريخي للعمل التعاوني في المجتمع اليمني فتاريخنا كله شاهد على أن سمة التعاون صفة أصيلة فالإعانة في أيام الحصاد،والنجدة في أيام الكوارث كلها قيم ثقافية أصلية وليست طارئة،فلا ينبغي أن نترك لقيم الانحطاط الثقافي أن تطمس القيم الإيجابية في حياتنا الثقافية فالعمل الإيجابي المحدود له نتائجه اللا محدودة في المستقبل.

4- الأعمال التطوعية:

ويغيب عن أذهان الشباب اليمني وسلوكهم روح التعاون والمشاركون في الأعمال التطوعية في المؤسسات الخيرية أو الأهلية أو الحكومية ولابد من استغلال طاقات الشباب في تلك الأعمال عبر برامج يتم التخطيط لها عبر المؤسسات المعنية بالشباب.

أن الشباب اليمني يميل الى الجماعة وإقامة العلاقات الاجتماعية الواسعة الامر الذي لا يساعده على التفكير الهادي،والإبداع والتجديد،فالعلماء والمبدعون والمخترعون قضوا وقتاً طويلاً من حياتهم في التفكير والتجديد والإبداع وكم سمعنا من علماء عظام أفنوا جزءاً كبيراً من أوقاتهم في المعامل والمختبرات أو المكتبات فالإبداع والتجديد لن يتأتى من خلال مجالس القات المغلقة.

أخيراً ينبغي التأكيد على أن تطور وتقدم المجتمع اليمني المعاصر يرتبط مباشرة بجيل الشباب الذي يشكل 62%من تعداد السكان فعليه تعلق الآمال، وبه نستطيع تجاوز التخلف فماذا نستطيع أن نقدم للشباب ليتمكن من القيام بهذا الدور بفعالية في تنمية مجتمعهم وفى تقديرنا أن الوضع الراهن للشباب في اليمن يشكل نموذجاً لمعضلات الشباب في كثير من البلدان ومنها البلدان العربية للأخرى.

نتائج الدراسة:

1. أن تنامي معدلات البطالة في البلدان العربية عامة (واليمن بدون استثناء) يرجع على عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات ، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة، من استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل، وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق

العمل فضلاً عن ذلك، فقد برزت منذ سنوات بطالة الشباب أو حملة الشهادات التعليمية، واستفحلت في العديد من الدول العربية.

2. إن البطالة لدى الشباب ترتبط بالظروف الاقتصادية السائدة أكثر مما ترتبط بسلوكية الشباب".وقد أرجع خبراء الاقتصاد تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة وغياب التوجيه المهني، ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي و استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة.
3. تعد الإستراتيجية التي وضعت إعلاناً عملياً عن الأولويات والتوجهات التي تنوي اليمن أن تتبناها .ويشكل الأطفال والشباب76% من السكان على المستوى الوطني أو حوالي14.9مليون مواطن، منهم 5 مليون شاب (بين سن 15-24) يشكلون أكبر مجموعة على الإطلاق تعبر إلى البلوغ.

التوصيات

1. تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس على عبدا لله صالح بصدد الشباب وذلك بتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية المستوعبة للشباب وتقديم التسهيلات للمستثمرين بإتباع نظام النافذة الواحدة.
2. تشجيع الشباب على الانخراط في المعاهد المهنية والتقنية وفتح الباب أمامهم للقيام بمشروعاتهم الخاصة.وتوفير الأراضي المطلوبة لتلك المشروعات وتقديم قروض طويلة الأجل وميسرة.
3. إنشاء بنك وطني للمعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة وطلبات الباحثين عن العمل. حيث تكون المعلومات في متناول الباحثين عن العمل.
4. تقليص العمالة الأجنبية وخاصة تلك التي يتوافر بديل محلي لها من حيث التعليم والكفاءة والمهارة وإحلال الشباب أو بما يسمى يمننة هذه الوظائف.
5. التخطيط لتنمية مستدامة وتفعيلها في المجتمع و خلق فرص عمل جديدة تخفف من نسب البطالة والفقر، وخاصة بين الشباب.

6. التركيز الشديد على التشغيل في أية إستراتيجية لمواجهة الفقر.
7. كبح النمو السكاني المتسارع، ودمج البرامج والسياسات السكانية ببرامج التنمية.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي، 2000- 2005 و2008 صنعاء، الجمهورية اليمنية.
2. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ظاهرة الفقر في اليمن، 1999، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الإستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر 2005.
3. تقارير منظمة العمل الدولية 2000-2003 و2007 .
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير التنمية البشرية اليمني، 2004 , 2001/2002
5. الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، 2000 , 2004 .
6. تقرير للأمم المتحدة، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، 2000.
7. وليد عبد مولاه ، بطالة الشباب، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثمنة، العدد 87، نوفمبر 2008.
8. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمارك.
9. أنور عطية العدل، مشكلة البطالة في المجتمع المصري، دراسة تحليلية، جامعة الإسكندرية، 1992،.
10. حميد الهاشمي، عندما يكون التعليم سببا في البطالة، مجلة علوم إنسانية مجلة اليكترونية.
11. يوسف عبد الرقيب فارع، المشروعات الصغيرة وأثرها على البطالة في الجمهورية اليمين، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدولة العربية، القاهرة، 2003.
12. احمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، تقرير في مؤتمر العمل العربي، الدورة 2008، عرض مدير التحرير، مجلة العمل والمجتمع، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العراق.
13. الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، عرض مدير التحرير، مجلة العمل والمجتمع، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العراق، آب 2008.
14. تقرير التنمية البشرية 2008/2007 .
15. الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،التعاون الاقليمي، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2004.
16. مجدي محمود شهاب ، متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1988.
17. سليمان احمية، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل للشباب، ورقة عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتشغيل الشباب والحد من البطالة في الدول العربية، منشورات منظمة العمل العربية، القاهرة، 2008.
18. الموقع الاليكتروني للمركز الوطني للمعلومات http://www.yemen-nic.info
19. محمد إبراهيم الصانع، تجنب الموصوف، سلسلة كتب النهوض، دار عبادي للنشر، صنعاء، اليمن، 2011.